

التطورات الأخيرة في محافظة السويداء

تقرير موجز حول أبرز التطورات في محافظة السويداء

مركز توثيق الانتهاكات في سوريا حزيران / يونيو 2020

المحتويات

مقدمة

المنهجية

ملخص تنفيذي

السياق الزمني للأحداث

تحديث حول ملف المعتقلين

المعايير الدولية لحقوق الإنسان

الخلاصة والتوصيات

عن المركز

[مركز توثيق الانتهاكات في سوريا](#) منظمة سورية مستقلة، غير حكومية وغير ربحية، تم تأسيس المركز في نيسان من العام 2011 . يقوم المركز برصد وتوثيق خروقات حقوق الإنسان في سوريا ويساهم بموازة ذلك إلى تعزيز ونشر ثقافة ومفاهيم حقوق الإنسان في سوريا. يقود المركز عدد من النشاطات من داخل سوريا وخارجها، يقارب عددهم ثلاثين ناشطاً وناشطة معظمهم متواجدون على التراب السوري في محافظات ومدن وبلدات سورية مختلفة. حيث يقومون برصد وتوثيق الانتهاكات من جميع أطراف النزاع بغض النظر عن هوية المرتكب أو الضحية مثل أسماء الضحايا والمعتقلين والمفقودين والمخطوفين في سوريا.

مقدمة

● يلقي مركز توثيق الانتهاكات في سوريا ومن خلال هذا التقرير الضوء على التطورات الأخيرة في محافظة السويداء جنوب سوريا، والتي شهدت احتجاجات سلمية قوبلت باعتقال عدد من مشاركيها تعسفياً على يد أجهزة الأمن الحكومية والمجموعات المسلحة الموالية للحكومة.

● وكانت مناطق عديدة في المحافظة قد شهدت تظاهرات احتجاجية في محطات مختلفة خلال السنوات الماضية، من بينها تلك التي وقعت مطلع العام الجاري قبل نحو ستة أشهر (وأطلق أبناء المحافظة عليها اسم حملة "بدنا نعيش"¹)، إلا أنها بقيت محدودة الانتشار نسبياً وذات سقف مطلبى محدود.

المنهجية

استندت المعلومات الواردة في هذا التقرير في منهجيته وبشكل أساسي على تسجيلات الفيديو الخاصة بمركز توثيق الانتهاكات في سوريا VDC، بالإضافة إلى المقابلات الميدانية التي أجراها فريق رصد وتوثيق الانتهاكات في محافظة السويداء في الفترة الزمنية الممتدة منذ 16 كانون الثاني/يناير 2020 ولغاية حزيران/يونيو 2020، وهي الفترة ذاتها التي شهدت تصاعداً في حوادث الاعتقال التعسفي والاختطاف لبعض المشاركين في الاحتجاجات من قبل قوات الأمن السورية والمجموعات الموالية لها. وقد تم جمع المعلومات من مصادرها المباشرة واستناداً على أقوال وشهادات وإفادات شهود العيان الذين كانوا جزءاً من الحدث، أو على تماس مباشر بأشخاص كانوا متأثرين بالحدث، مراعيًا الشروط الموضوعية لإخراج التقرير بحلة، تمتاز بالبساطة من جهة، والموضوعية ورصد حقيقة الانتهاكات التي وقعت من الأطراف الفاعلة من جهة أخرى.

ملخص تنفيذي

● ساء الوضع المعيشي في السويداء بالتوازي مع ما تشهده البلاد من أزمة اقتصادية خانقة فاقمتها مؤخراً تدابير التصدي لوباء كوفيد-19، وتسارع الانهيار الاقتصادي في لبنان وإصدار مصرف سوريا المركزي بياناً في أيار/مايو 2020 حذّر فيه من أنّه "لن يتوان عن اتخاذ أي إجراء بحق أي متلاعب باليرة السورية سواء من المؤسسات أو الشركات أو الأفراد"، مؤكداً عزمه اتخاذ "كافة الإجراءات الكفيلة باستعادة ضبط أسعار الصرف"².

● تبدو الاحتجاجات الحالية التي تشهدها محافظة السويداء امتداداً للاحتجاجات السورية بشعاراتها وأجوائها وسقف مطالبها المرتفع، والتي قد تبدأ بالجانب الاقتصادي والمعيشي لكنها تمتد بقوة إلى الجانب السياسي.

¹ حملة "بدنا نعيش"، وفق منظمتها هي حملة غير دينية وغير سياسية ولا تقبل تحييدها عن مطلبها الأساسي بالعيش الكريم، وتحسين الوضع المعيشي والأمني وتشمل جميع الموجهين من السوريين من دون النظر لدين أو انتماء، سلمية ترفض العنف، مع الحفاظ على كافة ممتلكات الدولة، بعيداً عن التحيزات السياسية والقومية والطائفية.

² المركزي: لن نتوانى عن اتخاذ أي إجراء بحق أي متلاعب باليرة سورية سواء من المؤسسات أو الشركات أو الأفراد شوهه بتاريخ 25 حزيران على الرابط: <https://sensysria.com/blog/archives/37139>

● في منتصف كانون الثاني/ يناير 2020 حصل الاعتصام الأول في مدينة "شهباء" تبع هذا الاعتصام أكثر من عشرة اعتصامات أخرى في مدينة السويداء. لتتوقف هذه الاحتجاجات بشكل مؤقت مع الإعلان عن أول إصابة بفيروس كورونا في البلاد منتصف شهر آذار/ مارس، ومع نهاية شهر أيار/ مايو 2020 بدأت الحكومة السورية بالتراجع عن الإجراءات المتخذة لمواجهة انتشار فيروس كورونا، ورفع حظر التجول الجزئي وحظر التجول بين المناطق.

● عادت الاحتجاجات مجدداً ضد الحكومة السورية، وتم تسجيل اعتصامات في 24 أيار/ مايو 2020 أمام مبنى بلدية السويداء، وفي يوم الأحد 07 حزيران/ يونيو 2020 في ساحة سلطان باشا الأطرش أمام مبنى المحافظة، كما تم تسجيل احتجاجات جديدة في يوم الإثنين 08 حزيران/ يونيو 2020، رُفعت فيها شعارات مناهضة للحكومة السورية ومطالبة برحيل السلطة والتغيير السياسي، وفي يوم الثلاثاء 09 حزيران/ يونيو 2020 عاود المحتجون الذين بلغ عددهم حوالي 100 شخص اعتصامهم أمام مبنى المحافظة في ساحة "سلطان باشا الأطرش". حيث تم تسجيل أول حادثة اعتقال.

● بتاريخ 10 حزيران/ يونيو 2020 اعتصم المحتجون مجدداً في ساحة "الفخار" في المدينة للمطالبة بإطلاق سراح المعتقلين. وبتاريخ 13 حزيران/ يونيو 2020 خرج المشاركون في الاحتجاجات انطلاقاً من ساحة "السير" مطالبين بالتغيير السياسي ورحيل السلطة ورحيل القوات الأجنبية عن البلاد دون أن يتم تسجيل حوادث اعتقال.

● بدأت في يوم الإثنين 15 حزيران/ يونيو 2020 احتجاجات جديدة في ساحة "السير" بالتزامن مع خروج مسيرة تأييد خرجت في نفس التوقيت دعماً للنظام السوري. حيث قام عناصر تابعون لقوات حفظ النظام و"كتائب البعث" بالاعتداء على المشاركين في الاحتجاجات واعتقال تسعة منهم.

● إن سجل الحكومة السورية حافل بالانتهاكات الممنهجة والخطيرة لحقوق الإنسان على مدار العقود الماضية، والتي تفاقمت بشكل خاص على أثر انطلاق الاحتجاجات السلمية العارمة ضد الحكومة في آذار 2011. إذ لجأت الأجهزة الأمنية التي تساندها المليشيات المسلحة وعصابات الشبيحة إلى قمع هذه الاحتجاجات باستخدام القوة المفرطة، بما في ذلك إطلاق النار على المحتجين السلميين واستهدافهم بالقتل، والاعتقال التعسفي وتعذيب المعتقلين، حيث قضى كثيرون تحت التعذيب، وتعرض عشرات الآلاف للإخفاء القسري جراء رفض الحكومة السورية الكشف عن مصيرهم.

● وتشير الحقائق الواردة في هذا التقرير، والتي استندت بشكل خاص على معلومات جمعها مركز توثيق الانتهاكات إلى أن الأجهزة الأمنية التابعة للحكومة السورية والمليشيات المسلحة التي تدعمها قد ارتكبت انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الاعتقال التعسفي، واحتمال تعرض المعتقلين قسراً للتعذيب وإساءة المعاملة والإخفاء القسري، وعدم توفير أي من شروط المحاكمة العادلة والعلنية لهؤلاء بمقتضى المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

● كما أن ما من شك أن تعامل الحكومة السورية مع احتجاجات السويداء السلمية يمثل انتهاكاً صارخاً لحق الأشخاص في حرية التعبير عن آرائهم والحق في التجمع السلمي كما هو منصوص عليه في العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام.

● ويعتبر تعامل الحكومة السورية والأجهزة الأمنية مع الاحتجاجات السلمية في محافظة السويداء مخالفاً للدستور والقوانين المحلية السورية، التي تكفل حق الأشخاص في التعبير عن الرأي والتجمع السلمي ومنع الاعتقال التعسفي.

السياق الزمني للأحداث

● شهدت محافظة السويداء احتجاجات متواصلة خلال الأسابيع الماضية، طالب خلالها المحتجون بالتغيير السياسي ورحيل بشار الأسد وإطلاق سراح المعتقلين في سجون الأجهزة الأمنية ورحيل القوات الأجنبية عن البلاد. انطلقت الحملة في 15 كانون الثاني/ يناير 2020، تزامنت مع الهبوط الحاد في قيمة الليرة السورية.

● في منتصف شهر كانون الثاني/ يناير تجاوز سعر صرف الدولار الـ 1100 ليرة سورية، وبدأت السلطات باتخاذ قرارات منع تداول العملات الأجنبية وإصدار قوانين تشدد العقوبات الاقتصادية على من يتعامل بها في مناطق سيطرتها، وتم إقفال عدد من مكاتب التحويل والصرافة.

● قبل هذا كانت قد ظهرت المستشارة الإعلامية للرئيس السوري بشار الأسد في [حلقة في برنامج لعبة الأمم](#) على قناة الميادين بتاريخ 25 كانون الأول/ ديسمبر 2019 إثر توقيع الرئيس الأميركي ترامب قانون قيصر، وقد تداول ناشطون سوريون خلال الأيام 10-14 كانون الثاني/ يناير [مقطع فيديو](#) مقتطع من مقابلتها تلك حين صرحت أن "الاقتصاد السوري الآن هو أفضل بخمسين مرة من عام 2011". الأمر الذي أثار موجة من الغضب والسخرية في الشارع السوري.

● في 16 كانون الثاني/ يناير 2020 وفي تمام الساعة العاشرة صباحاً تم إقامة الاعتصام الأول 1-2-3-4 في مدينة "شها" في الساحة العامة ووصل عدد المشاركين فيه إلى 15 شاباً وشابة وحددوا فيه قوانين اعتصامهم³، حيث أعلنوا أنه "غير قابل للتسييس" وأن مطلبه "حجب الثقة عن الحكومة وتشكيل حكومة إنقاذ وطنية".

● تبع هذا الاعتصام عدة اعتصامات أخرى في مدينة السويداء وصل عددها إلى أكثر من عشرة خلال كانون الثاني/ يناير وشباط/ فبراير من عام 2020، كانت معظمها أمام مبنى المحافظة وفي ساحة "السير" في مدينة السويداء وتراوحت أعداد المشاركين ما بين الـ 20 و40 شخصاً. ثم توقفت الاعتصامات خلال شهر شباط/ فبراير 2020 وفقاً لتوثيقات مركز توثيق الانتهاكات.

● في منتصف شهر آذار/ مارس تم الإعلان عن أول إصابة بفيروس كورونا في مناطق سيطرة الحكومة السورية وتم اتخاذ عدة تدابير على مستوى البلاد شملت "إيقاف للدوام وفرض حظر التجول" الأمر الذي أدى لتوقف الاحتجاجات بشكل كامل حينها.

³ نشر المشاركون وثيقة تحدد قوانين ومطالب الاعتصام على المعرف الخاص بحملة "بدنا نعيش"، يمكن إيجادها على الرابط: <https://mrkzgulfup.com/uploads/15933672736412.jpg>

● مع نهاية شهر أيار / مايو 2020 كانت الحكومة السورية قد تراجعت عن معظم القرارات الاحترازية التي اتخذتها لمواجهة انتشار فيروس كورونا، بما في ذلك عودة دوام الموظفين في معظم القطاعات و دوام طلاب الجامعات ورفع حظر التجول الجزئي وحظر التجول بين المناطق⁴.

● وكانت الليرة السورية قد عاودت الهبوط مجدداً أمام الدولار حتى تجاوزت قيمة الدولار الواحد حاجز الـ 3000 ليرة سورية في 06 حزيران / يونيو 2020. وقد تزامنت هذه التطورات مع حرائق واسعة طالت الأراضي الزراعية في العديد من قرى محافظة السويداء خلال شهر أيار / مايو 2020، دون أن تتخذ الحكومة السورية أي إجراء لتعويض المزارعين المتضررين.

● أدت تلك الأسباب إلى إشعال فتيل الاحتجاجات مجدداً ضد الحكومة السورية، وفي 24 أيار / مايو اعتصم ما يقارب 25 شخصاً أمام مبنى بلدية السويداء احتجاجاً على ما أسموه **”تردي الواقع المعيشي والحرائق المفتعلة”** واقتصرت المطالب حينها على تحسين الواقع المعيشي.

أحداث يوم الأحد 07 حزيران / يونيو 2020

تمت **الدعوة** لإقامة اعتصام في ساحة سلطان باشا الأطرش أمام مبنى المحافظة، على أن يكون بعيداً عن التجاذبات السياسية لأطراف الصراع وأن يقتصر على تحسين المطالب المعيشية.

اجتمع المحتجون أمام مبنى المحافظة⁵ عند الساعة 11 صباحاً، وبدأ الاعتصام بمطالبه حول ضرورة تحسين الواقع المعيشي، إلا أن بعض الحاضرين بدأوا بالهتاف بشعارات تطالب بإسقاط بشار الأسد، وسرعان ما لاقى هذه الهتافات صدى من قبل مشاركين آخرين، وانضم إليهم عدد من الأشخاص في الشارع. جابت الاحتجاجات شوارع مدينة السويداء بدءاً من ساحة ”سلطان باشا الأطرش“ أمام مبنى المحافظة نزولاً إلى الشارع المحوري ثم توقفت ثانيةً عند دوار ”المشنقة“، وهتف المحتجون شعارات تم ترديدها سابقاً عام 2011 (شريط فيديو 1-2 خاص بمركز VDC)⁶، ثم انعطفوا شرقاً في الطريق المؤدي إلى مركز السوق.

تعالت في هذه الأثناء هتافات تطالب بمحاسبة ”بشار الأسد“ باعتباره مسؤولاً مع الأجهزة الأمنية عن اغتيال ”الشيخ وحيد البلعوس“ مؤسس ”حركة رجال الكرامة“⁷ عام 2015. ثم عاد المتظاهرون إلى أمام مبنى المحافظة مجدداً، حيث انتهت الاحتجاجات دون أن تتعرض لأية محاولة قمع.

⁴ سوريا : عودة النشاط إلى الحياة الاقتصادية، مقال للمونتي كارلو نُشر على الرابط : <https://cutt.us/eXlIA>

⁵ في صباح 07 حزيران / يونيو 2020 ذاته بالتزامن مع انطلاق المظاهرة كانت مذبحة تعمل في صفحة السويداء الحدث الموالية تقوم بجولة في موقع آخر في السوق (شارع الشعراي) وتجري مقابلات تُبث مباشرة عبر فيسبوك مع مواطنين من المارة حول الأوضاع المعيشية. ورغم تجنبها ظهور أشخاص يعبرون عن غضبهم من أداء السلطات والحكومة السورية وعدم اختراؤها بأوضاع المواطنين المعيشية الصعبة، إلا أن من استوقفهم في هذه الأثناء جميعهم عبروا عن هذا الغضب، وعدم تصديقهم لكون العقوبات هي سبب انهيار مستوى معيشة المواطن السوري.

⁶ شريط فيديو خاص بمركز توثيق الانتهاكات يظهر عشرات المشاركين في الاحتجاجات ضد الحكومة السورية.

⁷ أسسها رجال دين دروز عُرفوا أول الأمر بـ ”مشايخ الكرامة“ ثم بـ ”حركة رجال الكرامة“ تحت قيادة الشيخ ”وحيد البلعوس“ الذي تم اغتياله في 4 أيلول 2015م. لتؤول القيادة بعده لأخيه ”رأفت البلعوس“ الذي تقدم باستقالته في شباط 2017م ليتولى قيادتها منذ ذلك التاريخ الشيخ ”يحيى الحجار“. اتخذت الحركة موقف الحياد والنأي بالنفس عن الصراعات السياسية في سوريا، مقابل تمسكها بحق التسلح لحماية حدود المحافظة من الهجمات الإرهابية، ومنع السوق الإلزامي لأبناء السويداء إلى الخدمة العسكرية. تضم الحركة 34 تشكيلاً. ويتركز ثقلها الأكبر في مدينة السويداء وقرى المركز وقرى الريف الغربي والجنوبي.

أحداث يوم الإثنين 08 حزيران / يونيو 2020

سُجلت يوم الاثنين احتجاجات جديدة تبعت الاحتجاجات التي خرجت في اليوم السابق، ورفعت شعارات مناهضة للحكومة السورية ومطالبة برحيل رأس السلطة، شارك فيها العشرات من أبناء المحافظة وانطلق المحتجون والذين بلغ عددهم حوالي 70 شخصاً من ساحة «سلطان باشا الأطرش» عند الساعة 11 صباحاً (شريط فيديو 1-2-3-4 خاص بمركز VDC⁸)، مطالبين بإخراج القوات الأجنبية من البلاد وعلى رأسها القوات الإيرانية والروسية، وإطلاق سراح المعتقلين وإسقاط الرئيس «بشار الأسد». واستمرت الاحتجاجات لمدة ساعة واحدة ولم يُسجل استخدام للعنف بحق المتظاهرين.

أحداث يوم الثلاثاء 09 حزيران / يونيو 2020 وتسجيل أول حادثة اعتقال.

انطلق المشاركون في هذا الاحتجاج عند الساعة 11 صباحاً من أمام مبنى المحافظة في ساحة «سلطان باشا الأطرش»، وبلغ عددهم حوالي 100 شخص.

ووفقاً لما أفاده شاهد العيان لفريق توثيق الانتهاكات:⁹

”

لم يتعرض المتظاهرون لأية محاولة قمع أو تفريق بالقوة كما كان يحصل سابقاً، إلا أن دورية مشتركة تابعة للشرطة المدنية وفرع الأمن السياسي قامت باعتقال الناشط “رائد عبدي الخطيب”¹⁰ بعد انصرافه من الاحتجاجات بحوالي نصف ساعة وأثناء تواجده في بناء “برج أنجي” في مدينة السويداء. وتم اقتياده إلى قيادة الشرطة المدنية، وسط استقدام تعزيزات أمنية بلغت حوالي 70 عنصراً حول مبنى قيادة الشرطة مع سلاح متوسط (دوشكا) وعدد من عناصر فصيل “حماة الديار”¹¹ وهي مجموعة مسلحة تابعة للحكومة السورية يقودها “نزيه جربوع”. وفي حوالي الساعة الثانية ظهراً تم نقل “رائد الخطيب” إلى فرع الأمن السياسي في السويداء، وانقطعت أخباره منذ ذلك الحين. (شريط فيديو 1-2 خاص بمركز توثيق الانتهاكات)¹²

“

⁸ تسجيلات فيديو خاصة بمركز توثيق الانتهاكات في سوريا.

⁹ شهادة خاصة بمركز توثيق الانتهاكات في سوريا.

¹⁰ رائد عبدي الخطيب، مواليد 1988 قرية طربا في الريف الشرقي للمحافظة.

¹¹ مجموعة محلية تُعرّف نفسها على أنها “رديف للجيش العربي السوري”، أسسها ويقودها المدعو “نزيه جربوع” وهو أحد أقرباء شيخ العقل “يوسف جربوع” الذي يعتبر أحد الرؤساء الثلاثة لطائفة الموحدين الدروز في سوريا. تضم اليوم حوالي 100 عنصر. وهي مجموعة ما تزال قائمة تنظيمياً، إلا أن قيادة المجموعة قامت بسحب معظم السلاح من عناصرها قبل هجوم داعش على قرى الريف الشرقي في 25 تموز 2018. رغم انكفاء الحضور العسكري للمجموعة في محافظة السويداء، إلا أن قياداتها عملت مؤخراً على الإشراف على “تسويات” أجرتها الحكومة السورية مع عناصر يتبعون للمجموعة المعروفة بـ “عصابة عريقة”، ذلك أن معظم عناصر العصابة المذكورة قد كانوا سابقاً ضمن صفوف مجموعة “حماة الديار”. علماً أن انتهاكات العصابة المتورطة بانتهاكات الخطف والتعذيب والقتل وتجارة الأعضاء ازدادت بشكل ملحوظ بعد التسوية التي تمت في أيلول / سبتمبر 2019.

¹² مجموعة شرائط فيديو تظهر حشود من المشاركين في الاحتجاجات والذين يطالبون الرئيس “بشار الأسد” بالرحيل عن السلطة.

أحداث يوم الأربعاء 10 حزيران/ يونيو 2020 والمطالبة بإطلاق سراح المعتقلين.

بدأت في الصباح [مسيرة التأييد](#) أمام مبنى المحافظة في الساعة الثامنة والنصف، واستمرت حتى حوالي الساعة الواحدة ظهراً. وقد ظهر بعدها محافظ السويداء المعين حديثاً "همام صادق دبيات" في [شريط فيديو](#) على موقع "جريدة الوطن" الموالية يدعو المواطنين للصمود في ما أسماها "الفتنة التي تهدد البلاد"¹³.

رداً على اعتقال "رائد الخطيب" في اليوم السابق، قرر المحتجون الاعتصام للمطالبة بالإفراج عنه. وتقرر موقع الاعتصام في ساحة "الفخار" في المدينة. طلب بعض أصحاب المحلات المجاورة من المعتصمين إلغاء اعتصامهم ذلك بسبب تواجد حشود من المؤيدين وعناصر الأجهزة الأمنية بالقرب من مبنى المحافظة ومعهم بعض عناصر المجموعات المسلحة، ما يرفع احتمال حدوث صدام بين الطرفين. إلا أن المعتصمين أصروا على اعتصامهم و أوضحوا أنهم سينسحبون عند أول مواجهة تجنباً لأي صدام. ووفقاً لشهود عيان¹⁴ فقد بدأ الاعتصام في تمام الساعة الحادية عشرة صباحاً، وهدف المتظاهرون لحرية "رائد الخطيب" ومعتقلين آخرين من السويداء في سجون قوات الحكومة (وهم حمود عقيل وناصر بندق)، كما هتفوا بإسقاط بشار الأسد ورحيل القوات الروسية والإيرانية عن البلاد. ([شريط فيديو](#) خاص بمركز توثيق الانتهاكات) ثم قام أحد المشاركين¹⁵ بإلقاء ما أسماه "قسم سوريا الحرة" الذي تضمن التأكيد على "الانتماء إلى سوريا موحدة وحرّة والوقوف بوجه الاستبداد والغزاة". استمر الاعتصام الذي ضم حوالي 40 شخصاً في مكانه حتى الساعة 11:45.

أضاف شاهد العيان لمركز VDC:

” أثناء مغادرة المحتجين لمكان الاعتصام، حاول أحد عناصر المجموعات المسلحة الموالية الهجوم على بعض المشاركين، إلا أن السكان المحليين منعه من ذلك. كما تعرض الشاب "رواد صادق" لمحاولة اعتقال وضرب في شارع الشعراي بعد المظاهرة، لكنها فشلت بسبب قيام أصحاب المحال التجارية والمارة بمنعهم من ذلك.

“

يُعدّ الاعتقال واحداً من أبرز الأساليب التي تستخدمها القوات الحكومية في سيطرتها على السكان. غالباً ما يتمّ الاعتقال دون أيّ مذكرة اعتقال من جهة قضائية، ويشبه كأسلوب؛ الإخفاء القسري، حيث يبقى المعتقل لأسابيع وأحياناً لأشهر دون أن يعرف هو أو ذووه مكانه، يضاف إلى ذلك كله ما يرافق الاعتقال من حرمان من الحقوق الأساسية، وتعذيب يصل في كثير من الحالات لدرجة قتل المعتقل

¹⁴ شهادة خاصة بمركز توثيق الانتهاكات في سوريا.

¹⁵ يدعى عصام خداج، وهو أحد أوائل المعتقلين من أبناء السويداء عقب انطلاق الاحتجاجات عام 2011 وقد تم اعتقاله مرتين أيضاً لاحقاً خلال عام 2012 على خلفية مشاركته باحتجاجات سلمية أيضاً حينها.

أحداث يوم السبت 13 حزيران/ يونيو 2020

خرج المشاركون مجدداً يوم السبت عند الساعة 11 صباحاً. وانطلقوا من ساحة "السير" وجابوا شوارع وأسواق السويداء، ثم هتفوا مطالبين بإطلاق سراح المعتقلين، ونادوا بإسقاط "بشار الأسد" ورحيل القوات الأجنبية عن البلاد. وبلغ عدد المتظاهرين حوالي 150 شخصاً وفقاً لتوثيقات مركز توثيق الانتهاكات.

أحداث يوم الإثنين 15 حزيران/ يونيو 2020

دعت حملة "بدنا نعيش" في اليوم السابق على حسابها على صفحة موقع التواصل الاجتماعي (الفيسبوك)¹⁶ للخروج في احتجاجات جديدة يوم الاثنين. بالتزامن مع اجتماعات ضمت رؤساء الفرق الحزبية في السويداء وقراها، مع أعضاء في قيادة فرع حزب البعث في السويداء، وقد اتخذوا قراراً باللجوء إلى القوة لقمع المظاهرات التي تطالب برحيل السلطة وإيران وروسيا عن سوريا.

بدأت الاحتجاجات عند الساعة الحادية عشر صباحاً، في ساحة "السير" في مدينة السويداء قرب مبنى مديرية المالية ورفع المتظاهرون [صوراً لمعتقلي الرأي والمُغيبين](#) من أبناء محافظة السويداء (رائد الخطيب، ناصر بندق، حمود عقيل، شبلي العيسمي) كما رفعوا لافتات تطالب [برحيل القوات الأجنبية](#) ["الاحتلال"](#) عن سوريا، وتطالب [بحولية مدنية وعلمانية](#) لجميع السوريين.

قرر المشاركون البقاء في مكان الاحتجاج وعدم التحرك تفادياً لأي صدام مع مجموعات أخرى. كانت قد خرجت في نفس التوقيت دعماً للنظام السوري. والتفت المجموعة المؤيدة حول الساحة إلى أن وصلوا إلى الجهة التي يقف المتظاهرون فيها، فوقفوا أمامهم وبدأوا بالهتاف دعماً للحكومة السورية. فيما واصل المحتجون هتافاتهم المطالبة بالحرية وإسقاط "بشار الأسد" ([شريط فيديو خاص بمركز VDC](#)). هاجم عناصر "كتائب البعث"¹⁷ المشاركين في الاحتجاجات كما يتضح في شريط الفيديو. ([شريط فيديو خاص بمركز VDC](#))، ما أدى لهروب البعض جنوباً نحو شارع الشعرائي والسوق القديم. بينما بقي بعضهم في المكان. كما قام عناصر تابعون لقوات حفظ النظام و"كتائب البعث" بضرب المشاركين في الاحتجاجات واعتقال بعضهم ([شريط فيديو خاص لمركز VDC](#)). بينما لجأ بعض المتظاهرين إلى داخل المصرف العقاري ولحققتهم عناصر من فرع أمن الدولة، وقاموا باعتقال أحد الأشخاص من داخل مبنى المصرف العقاري كما يظهر [شريط الفيديو](#)¹⁸ الخاص بمركز توثيق الانتهاكات.¹⁹

وفقاً لتوثيقات مركز توثيق الانتهاكات²⁰ فقد تمكنت القوات الأمنية وكتائب البعث من اعتقال تسعة مشاركين في الاحتجاج هم:

- رواد يحيى صادق. - حسام مزهر. - بشار أمين طرابيه تم إطلاق سراحه في 30 حزيران/يونيو.
- إحسان نوفل تم إطلاق سراحه في 30 حزيران/يونيو. - صفوان عبيد من الاعتقال الرابع له - ناصر رياض عزام. - سلمان فرج تم إطلاق سراحه في 30 حزيران/يونيو. - عبد الرحمن بريك. - كريم صالح الخطيب.

توجه الباص الذي وُضع المعتقلون فيه نحو الشارع المحوري مروراً بساحة تشرين ([شريط فيديو خاص بـ VDC](#)) مصحوباً بسيارة رباعية الدفع محملة برشاش "دوشكا" وسيارة إسعاف.

¹⁶ منشور حراك "بدنا نعيش" الذي تم فيه الدعوة للخروج في احتجاجات شعبية يوم الاثنين: رابط <https://cutt.us/fB28M>

¹⁷ مجموعة تتبع حزب البعث العربي الاشتراكي في محافظة السويداء، يقودها المدعو "سليمان الشعرائي". قامت بسحب السلاح من عناصرها قبل أسبوع من هجوم داعش على قرى الريف الشرقي في 25 تموز/ يوليو 2018. وقد ضعف حضورها العسكري في المحافظة منذ ذلك الحين.

¹⁸ يظهر في شريط الفيديو الخاص بمركز توثيق الانتهاكات أن الحارس الذي أغلق باب المصرف العقاري كان يوضح للمراجعين أن أمن الدولة في الداخل يلقون القبض على أحد المطلوبين (يقول: أمن دولة فايتين يأخذوا مطالبين). كما يُسمع اسم "ناصر عزام" من أحد الأشخاص في الفيديو. وناصر رياض عزام هو أحد المشاركين في المظاهرة وقد تم اعتقاله يومها، فمن الأرجح أن هذا الفيديو هو لاعتقال "ناصر عزام" ربما.

¹⁹ مقتطفات من شهادة خاصة بمركز توثيق الانتهاكات في سوريا.

²⁰ قائمة بأسماء المعتقلين من قبل قوات الأمن والمجموعات الموالية لها، شوهد في 25 حزيران/يونيو على الرابط: <https://cutt.us/eqqAK>

الأحداث في يوم الثلاثاء 16 حزيران / يونيو 2020

دعت حملة "بدنا نعيش" عبر صفحتها الرسمية إلى إقامة اعتصام أمام مقام "عين الزمان" في مدينة السويداء، وهو مقر الرئاسة العليا للطائفة الدرزية (مشيخة العقل). إلا أن الحملة ألغت [الدعوة](#) وطلبت من المشاركين عدم النزول إلى الشارع لإعطاء فرصة لبعض المرجعيات التقليدية الدرزية التي تدخلت لحل ملف المعتقلين²¹.

إلا أن شاهد العيان²² أفاد لـ مركز توثيق الانتهاكات أن حوالي عشرة من المحتجين لم يستجيبوا لإلغاء الدعوة، وحضروا إلى أمام مقام "عين الزمان" عند الساعة الحادية عشرة صباحاً، بالتزامن مع تواجد كثيف لعناصر من المجموعات المسلحة الموالية و"كتائب البعث"، والذي نتج عنه إطلاق نار من قبل العناصر المسلحة على كل من "نورس أبو زين الدين" و"ش.أ.²³" اللذين كانا قد قدما لإخبار المشاركين بضرورة الالتزام بعدم النزول إلى الشارع يومها.

في صباح يوم الثلاثاء 22 حزيران / يونيو 2020 قامت مجموعة من النساء (حوالي 10 إلى 20 سيدة) [بالاعتصام](#) والوقوف في ساحة "سلطان باشا الأطرش" مقابل مبنى المحافظة، ورفعن لافتات تطالب بإطلاق سراح المعتقلين، ودام اعتصامهن نحو نصف ساعة.

بينما أطلقت عدة دعوات للاعتصام لاحقاً، قوبلت بانتشار كثيف للعناصر الأمنية وعناصر الفصائل الرديفة في أسواق مدينة السويداء وأحيائها، ما أدى لإلغائها من قبل منظمتها.

تحديث حول ملف المعتقلين

نشر المحامي [مهند بركة](#) على صفحته في موقع (فيسبوك) يوم الخميس 18 حزيران / يونيو 2020 "لمن يسأل عن موضوع المعتقلين، إلى الآن لم يتم عرض المعتقلين على القضاء كما كان متوقعاً اليوم وتم تمديد توقيفهم إلى يوم الأحد القادم، لكن هذا لا ينفي إمكانية إطلاق سراحهم قبل يوم الأحد"²⁴.

تلقى المركز يوم الاثنين 21 حزيران / يونيو 2020 تأكيدات من شهود عيان بعدم تحويل المعتقلين إلى دمشق، وكان ينبغي عرضهم للمحكمة يومها، لكن تم عرض المعتقل "كريم صالح الخطيب" وثلاثة آخرين على القاضي، ووفقاً لما قاله المحامي "أيمن شيب الدين" على صفحته على موقع (الفيسبوك)²⁵ فإن قاضي المحكمة أخبره بأن اللجنة الأمنية اتخذت قراراً بتحويل باقي المعتقلين إلى دمشق.

اجتمع عدد من "المحاميين الأحرار" مع نقيب المحامين في مقر النقابة عدة مرات، و أبلغوه استنكارهم للخرق الفاضح للقانون نتيجة تحويل المعتقلين إلى دمشق بقرار من رئيس اللجنة الأمنية واعتبارهم ذلك تجاوزاً للقانون ولقاضي المحكمة والمحامين في آن معاً²⁶.

²¹ دعوة لإلغاء الوقفات الاحتجاجية في يوم الثلاثاء 16 حزيران تم نشرها على الحساب الرسمي لحراك "بدنا نعيش" على الرابط: <https://cutt.us/uGKV1>

²² شهادات خاصة من شهود عيان لمركز توثيق الانتهاكات في محافظة السويداء.

²³ يتحفظ مركز توثيق الانتهاكات عن ذكر الاسم صريحاً لضرورات أمنية خاصة بسلامة المقصود.

²⁴ منشور المحامي مهند بركة على الفيسبوك: <https://cutt.us/Xwggwm>

²⁵ تم نشر التفاصيل على حسابه الخاص على الفيسبوك على الرابط المرفق: <https://cutt.us/i483h>

²⁶ التفاصيل كما تم نشرها على موقع السويداء 24 بتاريخ 28 حزيران، رابط: <https://cutt.us/2rV02>

ونتيجة لعدم تلقيهم أي استجابة، قرروا القيام باعتصام في مقر النقابة بتاريخ 28 حزيران/ يونيو 2020، إلا أن توافد حشود من عناصر المجموعات الموالية (كتائب البعث وحماة الديار) والذين قاموا بقطع الطرقات المؤدية إلى مقر نقابة المحامين حال دون وصولهم إليها وتنفيذ الاعتصام الذي كان مقرراً عند الساعة 12 ظهراً.

بينما أفادت مصادر خاصة بأن حركة "رجال الكرامة" قدمت وعوداً لذوي المعتقلين بأنها ستتكفل بإخراجهم، وبتاريخ 25 حزيران/ يونيو 2019 نشرت المعلومات الخاصة بالحركة على موقع فيسبوك بياناً خاصاً²⁷ رفضت فيه كافة أشكال الاعتقال التعسفي ودعت فيه أبناء الجبل لوحدة الصف وتجنب الاصطفافات السلبية.

بتاريخ 30 حزيران/ يونيو، أطلقت القوات الأمنية سراح كل من "بشار أمين طرابية، إحسان نوفل، سلمان فرج" و قامت بتسليمهم ليلاً لأشخاص كانت قد أوفدتهم حركة رجال الكرامة إلى العاصمة دمشق لمرافقة المعتقلين المفرج عنهم إلى السويداء، حيث قام "الشيخ يحيى الحجار" قائد الحركة بتسليمهم لذويهم حوالي منتصف الليل.

المعايير الدولية لحقوق الإنسان

إن سجل الحكومة السورية حافل بالانتهاكات الممنهجة والخطيرة لحقوق الإنسان على مدار العقود الماضية، والتي تفاقمت بشكل خاص على أثر انطلاق الاحتجاجات السلمية العارمة ضد الحكومة في آذار 2011. إذ لجأت الأجهزة الأمنية التي تساندها الميليشيات المسلحة وعصابات الشبيحة إلى قمع هذه الاحتجاجات باستخدام القوة المفرطة، بما في ذلك إطلاق النار على المحتجين السلميين واستهدافهم بالقتل، والاعتقال التعسفي وتعذيب المعتقلين، حيث قضى كثيرون تحت التعذيب، وتعرض عشرات الآلاف للإخفاء القسري جراء رفض الحكومة السورية الكشف عن مصيرهم.

تشير الحقائق الواردة في هذا التقرير، والتي استندت بشكل خاص على معلومات جمعها مركز توثيق الانتهاكات، إلى أن الأجهزة الأمنية التابعة للحكومة السورية والمليشيات المسلحة التي تدعمها قد ارتكبت انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان فيما يتعلق بتعاملها مع الاحتجاجات السلمية في محافظة السويداء، بما في ذلك الاعتقال التعسفي، واحتمال تعرض المعتقلين قسراً للتعذيب وإساءة المعاملة والإخفاء القسري، وعدم توفير أي من شروط المحاكمة العادلة والعلنية لهؤلاء بمقتضى المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

ما من شك أن تعامل الحكومة السورية مع احتجاجات السويداء السلمية يمثل انتهاكاً صارخاً لحق الأشخاص في حرية التعبير عن آرائهم والحق في التجمع السلمي كما هو منصوص عليه في العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام 1967 (المادة 19 و 21)، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 (المادة 19 و 20).

وعلى ضوء ممارسات الحكومة السورية فيما يتعلق بالاعتقال التعسفي للمحتجين السلميين وتعريضهم للتعذيب، وسجل الحكومة السورية وأجهزتها الأمنية الحافل بالانتهاكات، بما في ذلك ممارسات التعذيب، يتعين التحذير من أن هنالك احتمالات جديّة لتعرض معتقلي احتجاجات السويداء الأخيرة للتعذيب على نحو مخالف لقواعد المادة السابعة من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية²⁸ والتي تنص على عدم إخضاع أحد للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطة بالكرامة.

²⁷ بيان خاص صادر عن الجناح الإعلامي في حركة رجال الكرامة في 25 حزيران على الرابط: <https://cutt.us/aCgmA>

²⁸ انظر العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 2200 ألف (د-21) المؤرخ في 16 كانون/ديسمبر 1966 تاريخ بدء النفاذ: 23 آذار/مارس 1976، وفقاً لأحكام المادة 49 على الرابط: <http://hrlibrary.umn.edu/arab/b003.html>

²⁹ ذات المرجع.

ومن الواضح أن الحكومة السورية وأجهزتها الامنية انتهكت أحكام المادة التاسعة من العهد والتي تكفل²⁹ حق كل فرد في الحرية وفي الأمان على شخصه، وتنص على أنه لا يجوز توقيف أحد أو اعتقاله تعسفاً. ولا يجوز حرمان أحد من حريته إلا لأسباب ينص عليها القانون وطبقاً للإجراء المقرر فيه، إضافة لإبلاغ أي شخص يتم توقيفه بأسباب هذا التوقيف وبالتهمة الموجهة إليه، وعرضه في أقرب فرصة ممكنة على محكمة لكي تفصل دون إبطاء في قانونية اعتقاله، وتأمراً بالإفراج عنه إذا كان الاعتقال غير قانوني، وأن يحصل على تعويض في حال ثبت الاعتقال التعسفي.

القوانين السورية

يعتبر تعامل الحكومة السورية والأجهزة الامنية مع الاحتجاجات السلمية في محافظة السويداء مخالفاً للدستور والقوانين المحلية السورية، التي تكفل حق الأشخاص في التعبير عن الرأي والتجمع السلمي ومنع الاعتقال التعسفي، وبضمنها:

● المادة 44 من الدستور السوري المتعلقة بالحق في الإضراب وحرية التجمع:³⁰
" للمواطنين حق الاجتماع والتظاهر سلمياً والإضراب عن العمل في إطار مبادئ الدستور وينظم القانون ممارسة هذه الحقوق".

● وتنص المادة 53 من الدستور السوري³¹ على الحماية من الاعتقال التعسفي، ومنع التعذيب وكافة أشكال المعاملة اللاإنسانية، بنصها على ما يلي:

● الحماية من الاعتقال غير المبرر.

1- لا يجوز تحري أحد أو توقيفه إلا بموجب أمر أو قرار صادر عن الجهة القضائية المختصة، أو إذا قبض عليه في حالة الجرم المشهود، أو بقصد إحضاره إلى السلطات القضائية بتهمة ارتكاب جناية أو جنحة.

● حظر المعاملة القاسية.

2- لا يجوز تعذيب أحد أو معاملته معاملة مهينة، ويحدد القانون عقاب من يفعل ذلك.

● حظر التعذيب.

3- كل شخص يُقبض عليه يجب أن يُبلغ أسباب توقيفه وحقوقه، ولا يجوز الاستمرار في توقيفه أمام السلطة الإدارية إلا بأمر من السلطة القضائية المختصة.

● الحماية من الحبس التعسفي.

4- لكل شخص حكم عليه حكماً مبرماً ونفذت فيه العقوبة وثبت خطأ الحكم أن يطالب الدولة بالتعويض عن الضرر الذي لحق به.

الخلاصة والتوصيات

تمارس قوات الحكومة السورية جريمتي "الاعتقال التعسفي" و"الإخفاء القسري" بحق كل من يُحتمل معارضته نظام الحكم في البلاد، إذ يتم إخفاء المعتقلين والمعتقلات دون أي سند قانوني لاعتقالهم أو حتى إشعار ذويهم بظروف ومكان الاعتقال، ولا يخضعون لأية محاكمات، الأمر الذي يتعارض بشكل مباشر مع النصوص الواردة في العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية، والصكوك الدولية الأخرى ذات الصلة بمجالات حقوق الإنسان والقانون الإنساني والقانون الجنائي الدولي.

³⁰ دستور الجمهورية العربية السورية لعام 2012، المادة 44، شوهد في 25 حزيران/يونيو 2020، في: <https://bit.ly/3i0t5j2>

³¹ دستور الجمهورية العربية السورية لعام 2012، المادة 53، شوهد في 25 حزيران/يونيو 2020، في: <https://bit.ly/3i0t5j2>

لقد فشلت الإجراءات القانونية بالامتثال مع المعايير الدولية و حتى مع الدستور السوري أو القوانين الوطنية. ويواجه المعتقلون في مراكز الاحتجاز الحكومية يومياً أخطر انتهاكات لحقوق الإنسان بما في ذلك الاستخدام الواسع النطاق والمنهجي للتعذيب أثناء الاحتجاز في فترات ما قبل المحاكمة و بعد المحاكمة، وسياسة التجويع المنتشرة والإهمال المتعمد للحالة الصحية لبعض المعتقلين، والتي تؤدي في العديد من الحالات إلى وفاتهم.

يعد احتجاز المعتقلين في مراكز الاعتقال الحكومية، السجون العسكرية، والسجون المركزية بمعزل عن العالم الخارجي لمدة أشهر وأحياناً لسنوات، مخالفة للأحكام المحلية والدولية لحقوق الإنسان التي تحظر أفعال الاعتقال التعسفي، وإساءة المعاملة، والتعذيب، والإخفاء القسري، وتفرض الكشف عن مصير المعتقلين وتقديمهم لمحاكمة علنية تتوافر فيها كافة شروط المحاكمة العادلة. كما يتم احتجاز الآلاف بظروف غير إنسانية في فروع سرية تابعة للأجهزة الأمنية ومراكز الاحتجاز العسكرية. و يتعرض عشرات الآلاف للاختفاء القسري. ويتم محاكمتهم بمنهجية أمام قضاء لا يحترم أدنى معايير المحاكمة العادلة، ويشمل ذلك المحاكم الميدانية العسكرية ومحاكم الإرهاب.

ممارسات الاعتقال التعسفي والتعذيب وغيرها تتناقض مع قواعد الأمم المتحدة

النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء - قواعد نلسون مانديلا³²

يتوجب على الحكومة السورية الامتثال لهذه القواعد فيما يخص معاملة السجناء، وحظر الاعتقال التعسفي وبدون أمر قانوني يقضي بذلك، وكذلك حظر التعذيب والتمييز بين السجناء لأي سبب كان بما في ذلك الرأي السياسي، وتنظيم سجل خاص بالسجناء.

تستند القواعد أيضاً إلى الإلتزام بمعاملة جميع السجناء واحترام كرامتهم المتأصلة وقيمتهم كبشر، وحظر التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة. وتوفر إرشادات مفصلة حول مجموعة واسعة من القضايا التي تتراوح من التدابير التأديبية إلى الخدمات الطبية. على سبيل المثال، فإنها تحظر الحد من طعام أو ماء السجناء، وكذلك استخدام أدوات ضبط النفس التي تكون مهينة أو مؤلمة بطبيعتها، مثل السلاسل أو الحديد.

تشدد قواعد نيلسون مانديلا على أن توفير الرعاية الصحية للسجناء هي مسؤولية الدولة، وأن العلاقة بين محترفي الرعاية الصحية والسجناء تحكمها نفس المعايير الأخلاقية والمهنية كتلك التي تنطبق على المرضى في المجتمع. وعلاوة على ذلك، تُلزم القواعد خدمات الرعاية الصحية للسجون بتقييم ورعاية الصحة البدنية والعقلية للسجناء، بمن فيهم ذوو الاحتياجات الخاصة.

قلق بالغ على حياة المحتجزين داخل مراكز الاحتجاز

لا يتلقى المحتجزون في مراكز الاحتجاز ومقار الفروع الأمنية الرعاية الطبية الكافية مما يؤدي ذلك لحدوث التهابات وأمراض خطيرة تفضي إلى موتهم. كما أن ظروف السجن اللاإنسانية وحرمانهم من المساعدة الطبية تسهم بشكل كبير في ارتفاع معدل الوفيات.

يفرض القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التزامات واضحة على الدول، كما يفرض، أثناء الحرب، التزامات على جميع الأطراف في النزاعات الغير دولية بمعاملة وحماية جميع الأشخاص المحتجزين لديهم. يجب معاملة المحتجزين معاملة إنسانية وحمايتهم من العنف أو الظروف التي قد تهدد حياتهم، بما في ذلك حمايتهم من أي نوع من أنواع التعذيب أو سوء المعاملة. يتعين تقديم الرعاية الصحية والقدر الكافي من الغذاء.

³² قواعد نيلسون مانديلا (قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء) <https://cutt.us/UCjOV>

يتعين على المؤسسات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة التحرك الجدي السريع للضغط على الدول والأطراف المؤثرة في سوريا من أجل حث الحكومة السورية على الكشف عن مصير عشرات الآلاف من المدنيين المختفين قسرياً، والإفراج الفوري عن آلاف آخرين معتقلين في السجون والأفرع الأمنية التابعة لها. كما ينبغي على الحكومة السورية السماح للمؤسسات الإنسانية الدولية والصليب الأحمر بالاطلاع على أوضاع المعتقلين في سجون أفرع ومعتقلات الأجهزة الأمنية.

يعرب مركز توثيق الانتهاكات عن مخاوف حقيقية بشأن الخطر الذي يتعرض له الأشخاص المحتجزون في مرافق مكتظة وغير صحية في سوريا. إن الوضع في جميع السجون الرسمية المؤقتة ينذر بالخطر، وخاصة في السجون المركزية المكتظة، وفي مرافق الاعتقال التي تديرها الأجهزة الأمنية الحكومية.

ينبغي على المنظمات الإنسانية ووكالات الأمم المتحدة مسؤولية الضغط على الحكومة السورية بشكل عاجل للوصول دون عوائق إلى مرافق الاحتجاز الرسمية وغير الرسمية، للتحقق من الظروف التي يعيش فيها المحتجزون وتقييم احتياجاتهم.

التوصيات

يدين مركز توثيق الانتهاكات في سوريا جميع عمليات الاعتقال التعسفي في سوريا، وإذ يحمل الحكومة السورية وأجهزتها الأمنية المسؤولية الكاملة عن أي مكروه يمكن أن يصيب المحتجزين في محافظة السويداء، ويدعو إلى الإفراج عنهم فوراً بدون قيد أو شرط، فإنه يطالب:

- المنظمات الدولية المعنية بالتدخل لإطلاق سراحهم على الفور.
- الحكومة السورية بالكشف عن مصير جميع المعتقلين من المتظاهرين السلميين، وإطلاق سراحهم فوراً وبدون قيد أو شرط، وضمان حرية الرأي والتعبير وتقديم العلاج الطبي لأولئك الذين يحتاجون إليه.
- وقف الحكومة السورية الفوري لكافة ممارسات "الاعتقال التعسفي" و"الإخفاء القسري" بحق كل من يُحتمل معارضته نظام الحكم في البلاد، وإبلاغهم بالتهم الموجهة إليهم، وإعلام ذويهم بظروف ومكان الاعتقال، وذلك بمقتضى المعايير الدولية لحقوق الإنسان والقانون الجنائي الدولي.
- ينبغي على الحكومة السورية الإيفاء بالتزاماتها الدولية في حماية حريات التجمع والتعبير، من خلال السماح للمتظاهرين بالتجمع السلمي دون خوف من القمع أو الاعتقال وعدم تعريض المعتقلين للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة اللاإنسانية.
- توضيح أسباب الاعتقال بمذكرة رسمية وفق القانون، والتّصريح عن مكان ووضع المعتقلين والالتزام بعدم حرمانهم من أي من حقوقهم التي ينص عليها القانون، خاصة التواصل مع أهلهم ومع محاميهم والحصول على الخدمات الطبية.
- الضغط باتجاه وقف التضييق على النشطاء المدنيين والتّهديد المستمر بالاعتقال.
- وقف الانتهاكات ضد السكان المدنيين بما في ذلك إجراءات أخذ الرهائن والاعتقال التعسفي والاختفاء القسري والتعذيب والعنف الجسدي والعنف القائم.
- الكشف عن مواقع جميع أماكن الاحتجاز الرسمية وغير الرسمية والمؤقتة وتوفير قوائم كاملة بأسماء المحتجزين.
- إتاحة إمكانية الوصول غير المشروط إلى جميع أماكن الاحتجاز للمنظمات الإنسانية واللجنة الدولية للصليب الأحمر ولسائر لجان التحقيق وتقصي الحقائق بشأن الجمهورية العربية السورية.

شكر

يشكر مركز توثيق الانتهاكات في سوريا جميع من ساهم في إنجاز هذا التقرير، ويخص بالشكر فريق مسؤولي التوثيق الذين كان لهم الجهد الأكبر في إعدادهِ ونذكر في الوقت نفسه أنه يمنع منعاً باتاً استخدام أو الاستشهاد بتسجيلات الفيديو بمعزل عن جسم التقرير، وعند الحاجة الماسة إلى إحدى الصور الملتقطة أو تسجيلات الفيديو بمعزل عن التقرير فإنه يتوجب الحصول على موافقة خطية من إدارة مركز توثيق الانتهاكات في سوريا قبل النشر.



مركز توثيق الانتهاكات في سوريا
Violations Documentation Center in Syria

www.vdc-sy.net

لأية ملاحظات أو استفسارات يرجى التواصل معنا على الإيميل:
inquiry@vdc-sy.info

للإطلاع على تقاريرنا السابقة باللغة العربية
[/http://vdc-sy.net/category/reports_ar/monthly_reports_ar](http://vdc-sy.net/category/reports_ar/monthly_reports_ar)

للإطلاع على تقاريرنا السابقة باللغة الانكليزية
[/http://vdc-sy.net/category/reports/monthly_reports](http://vdc-sy.net/category/reports/monthly_reports)